المواطنة من مجال الفكر والتأمل إلى مجال الواقع

د. عبد الباسط المبروك الشبلي
كلية الآداب بالزاوية/ جامعة الزاوية

ملخَّص البحث:

تعد المواطنة من المفاهيم والمصطلحات اليومية المتداولة، وهي مرتبطة ارتباط وثيق بمختلف مجالات الفكر الإنساني المعبِّرة عن علاقة الفرد بالدولة وبالمجتمع، وتعبِّر عن وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم داخل المجتمع الذي ينتمون إليه، لذلك اهتم الفلاسفة والمفكرون قديماً وحديثاً بالبحث فيها، لضبط مفهومها وتحديد أبعادها وقيمها، وقد شهد مفهومها تطوراً ملحوظاً عبر التاريخ، وأصبح من أهم القضايا الفلسفية والسياسية والاجتماعية إثارةً للجدل والحوار.

فالمواطنة ظاهرة فكرية واجتماعية وسياسية وقانونية تسهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، ونحن اليوم في أمسْ الحاجة إلى التربية على قيم المواطنة في ظل الأحداث المعاصرة التي أكَّدت على ضرورة تعزيز روح العطاء والانتماء والولاء الصادق لدى المواطن بحيث يدرك أنَّه جزء من مجتمعه وأمته غير منفصل عنها، يشاركها في ذكريات الماضي وفي أحداث الحاضر وأماني المستقبل.

إنَّ التجارب التاريخية أفرزت معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسةً، تفاوتت قرباً وبعداً، ففي التاريخ تنوَّعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب السياق الفكري والاجتماعي التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، وفي الوقت الراهن يبدو واضحاً الحاجة إلى تعزيز قيم المواطنة والعمل على ترسيخها بين النشء، فبناء المواطنة يستوجب إعادة النظر في المفاهيم والأساليب والمعالجات في ظل ما تشهده المنطقة العربية والساحة

الليبية على وجه الخصوص من تغيرات وتطورات متلاحقة وسريعة على المستوى السياسي والاقتصادي والأخلاق والاجتماعي.

كلمات مفتاحية: المواطنة، الولاء، قيم المواطنة، الانتماء.

summary:

Citizenship is one of the daily concepts and terms in circulation, and it is closely related to the various areas of human thought that express the relationship of the individual with the state and society, and expresses the awareness of individuals of their rights and duties within the society to which they belong. Therefore, philosophers and thinkers, past and present, have been interested in researching it, to adjust its concept and define its dimensions and values. Its concept has witnessed a remarkable development throughout history and has become one of the most important philosophical, political and social issues that raise controversy and dialogue.

Citizenship is an intellectual, social, political and legal phenomenon that contributes greatly to the development of human society. Today, we are in dire need of education on the values of citizenship in light of contemporary events that emphasized the need to enhance the spirit of giving, belonging and sincere loyalty among the citizen so that he realizes that he is part of his society and his nation and is inseparable from it. He shares with her the memories of the past, the events of the present and the hopes for the future.

Historical experiences produced different meanings of citizenship in thought and practice, which varied in proximity and distance. In history, the secretions of the concept of citizenship varied according to the intellectual and social context, which cannot be read and understood in isolation from the surrounding circumstances. At the present time, it seems clear the need to promote the values of citizenship and work to consolidate them among young people. Building citizenship requires a reconsideration of concepts, methods and solutions in light of the successive and rapid changes and developments taking place in the Arab region and the Libyan arena at the political, economic, moral and social levels.

Keywords: citizenship, loyalty, citizenship values, belonging.

مقدمة:

تعد المواطنة من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً على مستوى التداول اللساني اليومي، بحيث نشعر أنَّ مختلف مجالات الفكر الإنساني ترتبط بشكل أو بآخر بمفهوم المواطنة، وتعبِّر في معناها العام عن تلك العلاقات التي تربط الفرد بالدولة من ناحية، وبالفرد والمجتمع من ناحية أخرى، كما تعبِّر عن وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم داخل المجتمع الذي ينتمون إليه، وتعكس مدى إدراكهم كمواطنين لأدوارهم في مجابهة التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

ونظراً لأهميتها في ترقية ووعي مستوى الأفراد والمجتمعات، فقد اهتم الكثير من الفلاسفة والمفكرون قديماً وحديثاً بالبحث فيها، سواء تعلَّق الأمر بضبط مفهومها وتحديد أبعادها وقيمها، أو بكيفية تحقيقها وتجسيدها، وقد شهد مفهومها تطوراً ملحوظاً عبر التاريخ، واكتسب أهمية كبرى على مرِّ العصور، ولقد أصبح من أكثر القضايا الفلسفية والسياسية والاجتماعية إثارة للنقاش والحوار، والبحث على الصعيد المحلي والدولي.

فالمواطنة ظاهرة فكرية واجتماعية وسياسية وقانونية تسهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، وممَّا لا شك فيه أنَّ الدول العربية اليوم في أمسْ الحاجة إلى التربية على قيم المواطنة في ظل الأحداث التي تتعرَّض لها، والتي أكَّدت بدورها على ضرورة تعزيز روح العطاء والانتماء والولاء الصادق لدى المواطن، بحيث يدرك أنَّه جزء من مجتمعه وأمته غير منفصل عنها، يشاركها في ذكريات الماضي وفي أحداث الحاضر وأماني المستقبل.

وخير دليل على ذلك ما تشهده الساحة الليبية والمنطقة العربية ودول الربيع العربي على وجه الخصوص من تغيرات وتطورات متلاحقة وسريعة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كانت نتيجته متوقَّعة وحتمية للظروف التي عاشتها المنطقة بأسرها من تقييد لحريات وسيطرة مجموعة محدَّدة على ثروات ومكتسبات الوطن والمواطن، وكذلك العولمة والتأثير المتزايد للتطورات المعرفية والتكنولوجية التي أسهمت بشكل كبير في إتاحة التواصل بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم، وما نتج عنه في كثير من الأحيان من أفكار وتوجُّهات تختلف عن طبيعة مجتمعنا العربي الإسلامي، ولذا كان من الضروري مواجهة هذه الأفكار والتوجُّهات سعياً نحو تكوين وإعداد مواطن صالح في ظل الدعوة

والإصلاح والاهتمام بالتنمية البشرية، وأنْ يظهر وبقوة مفهوم المواطنة ولا يمكن للدول أنْ تبني مقوّماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة، التي تبنى على علاقة المواطن بالدولة، والذي يعد الأصل الذي تنشأ المبادئ الأساسية ذات الصلة بمبدأ المواطنة، وأهمها حقوق الإنسان والرأي الآخر، والتسامح والتفكير الناقد ومراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تمكِّن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية واقتدار، وتتمثَّل آليات تعليم المواطنة من خلال طرح قيم المواطنة للفئات المستهدفة، ومن أبرزها المؤسسات التعليمية المختلفة عن طريق الدروس والمحاضرات، وكذلك الأسرة ودور العبادة والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية، ومن هذا المنطلق تتجلَّى أهمية تربية المواطنة عند المجتمعات التي تريد التقدُّم والنهوض بشؤونها الحياتية في تكوين نشئ ناضج يحمل تلك القيم.

وعليه يمكن تحديد إشكالية البحث وتساؤلاته شهد المجتمعات العربية المعاصرة تحوُّلات وتغيرات متلاحقة وسريعة بما يسمَّى الربيع العربي على وجه الخصوص، نتج عنه تحوُّلات اجتماعية وسياسية فرضتها مجموعة من العوامل، من بينها التدفُّق المعرفي الضخم والتطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق والمتصاعد، أسهم في تغيير نمط تفكير وطريقة عيش الأفراد في شتَّى أنحاء العالم.

كما يواجه المجتمع الليبي في الوقت الراهن تحديات فكرية خاصة بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011– تلك الثورة التي أدَّت إلى تحوُّلات اجتماعية متسارعة وخطيرة – تستلزم العمل على تنمية وعي أفراد المجتمع بقيم المواطنة وبصفة خاصة النشء والشباب، وما يرتبط بها من مفاهيم أخرى كحرية الرأي، والديمقراطية، والمسئولية والمساواة وغيرها.

ولقد لوحظ في الآونة الأخيرة في المجتمع الليبي ومجتمعات ثورات الربيع العربي قصوراً واضحاً في ثقافة المواطنة، ومن ثم تعاني تلك المجتمعات من ضعف الولاء للوطن، ومن تزايد السلوك المعادي للمجتمع، وتنامي ظاهرة العنف بين أطياف المجتمع المختلفة.

وعلى ضوء تأكيد أهمية قيم المواطنة يظهر تساؤل عن مدى قيام المؤسسات التربوية والاجتماعية بدورها في ترسيخ وتنمية قيم المواطنة، وقد بات من المؤكد أهمية الحاجة لدور تلك المؤسسات، حيث أكدت العديد من الدراسات على فاعلية دور الأسرة والمدرسة ودور القيادة والإعلام في ترسيخ وتنمية كثير من قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع.

وعليه يمكن تحديد إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

1- ما الأطر الفكرية والفلسفية لقيم المواطنة؟

2- ما سبل تنمية قيم المواطنة لدى الأفراد؟

3- ما هي سياقات المواطنة والعوامل التي أدَّت إلى بلورتها؟ وهل لها حضور في المجتمع الليبي؟

4- ما الدور الذي يمكن أنْ تقوم به الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام.

ومن أجل محاولة الإجابة عن تلك التساؤلات المتعلِّقة بالبحث سنتبع المنهج التحليلي الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة موضوع البحث والإشكالية المطروحة.

احتوت هذه الدراسة على المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم المواطنة:

إنَّ دراسة مفهوم المواطنة وما يتعلَّق بها من أفكار سياسة وآراء فلسفية تتطلَّب بالضرورة توضيحاً وشرحاً لها حتى يمكن لنا الوصول إلى المدلول الحقيقي للمواطنة كأحد المفاهيم الشائعة في الفكر الإنساني والسياسي والفلسفي، خاصة وأنَّ مصطلح المواطنة متداخل بشكل أساسي بالعديد من المفاهيم المتداولة في الفكر المعاصر وأهمها الوطن، الانتماء، الموطن.

كما يُعد البحث في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب، بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت حاضنة مباشرة لكل مصطلح، وموجِّهاً لدلالته في الثقافتين العربية الإسلامية، والثقافة الغربية.

وإذا حاولنا تحديد المدلول الذي يستفاد من مصطلح المواطنة سنجده على شاكلة الكثير من المصطلحات التي تتمرَّد على المفهوم، فمن الصعوبة بمكان تحديد مجمل الدلالات والإيحاءات التي يشير إليها مفهوم المواطنة بصورة دقيقة ونهائية، ذلك أنَّ المفهوم له تاريخ طويل، ممَّا تجعله كثير التلون والتغير بآفاق العصور وخصائص الأمصار، فهو مفهوم حي متحرِّك يتطور وفق السياقات الفكرية والسياسية والاجتماعية للدول.

تعريف المواطنة في اللغة:

تؤول كلمة مواطنة في اللغة العربية إلى الجذر – وطن– والوطن في لسان العرب المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله والجمع أوطان. ووطن بالبلاد وأوطن أي قام، وأوطنه اتخذه وطناً، أي اتخذه محلاً وسكناً يقيم فيه، و أوطنت الأرض ووطنتها توطيناً واستوطنتها، أي اتخذتها موطناً، وكذلك الإتطان وهو افتعال منه، أمَّا المواطن فكل مقام أقام به الإنسان لأمر فهو موطن له، والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها، ومواطن: مكة مواقعها وهو ذلك، وطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه: أتخذه وطن، يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها[1].

أمَّا محيط المحيط لبطرس البستاني فيترجم كلمة مواطنة (Citizenchip) بجنسية تابعية[2] كما يربط بينها وبين الجنبية والتبعية.

إنَّ لفظ المواطنة لا يوجد في قواميس اللغة العربية إلا ما ندر، ويذكر محمد عابد الجابري أنَّه لم يعثر على كلمة المواطنة في كل معاجمنا العربية القديمة لسان العرب والمحيط والصحاح وغيرها، أمَّا في نصوص الكتّاب والأدباء فاللفظ غائب أيضاً، ولم أعثر على أثر له في كتاب (خريدة القصر وجريدة العصر) للعماد الأصفهاني، وقد وردت كلمة مواطنة مرة واحدة في هذا الكتاب الضخم في رسالة نقلها يمدح فيها كاتبها بيت من يمدح بقوله عنها، مكتسبة من الأشباح القدسية علاء، ومنتسبة إلى الأشخاص إلا نسبة ولاء، مترفعة عن مواطنة الأغفال، ومقارنة أهل السفال[3]، وهي بمعنى المصاحبة والعيش.

أمَّا عند الغرب ما يثير الانتباه حين محاولة البحث في المفاهيم والقواميس الحديثة والشهيرة حول هذا المفهوم، فهو غياب مفردة المواطنة كمصدر من مجمل قواميس اللغة باستثناء ممَّا ذكر في معجم "لاغوس" الذي اعتبرها نزعة تسعى إلى اعتبار الإنسانية أسرة واحدة، وطنها العالم وأعضاؤها أفراد البشر جميعاً[4]– بينما اعتبرها روبير بيلو Robert Bello مجرَّد توصيف لما يصدر من أفراد المجتمع من علاقات وسلوكيات وأفعال موجَّهة وفق منظومة من القيم الاجتماعية، ويمكن في كل الأحوال على تعبير بيلو أنْ تنسب اشتقاق مفردة المواطنة ونسبها إلى كلمة مواطن، والذي بدوره أشتق من كلمة سيفيتاس (Sifatis) اللاتينية، والمعادلة لكلمة (بولس Polis) اليونانية، ومعناها المدينة[5] فالمواطن ليس فقط من يسكن المدينة، بل الفرد الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة

ضمن إطار المدينة[6] وبهذا المعنى جاءت كلمة المواطنة كمصطلح لتوصيف ما يشغله الفرد المواطن في المجتمع ، وبهذا فجلُّ التعريفات المرجعية التي تم اعتمادها من قبل أغلب الباحثين، مؤسسة أصلاً على كتابات الفيلسوف اليوناني (أرسطو) ذات الطابع السياسي على اعتبار أنَّه أول من أعطى وصفاً لما ينبغي أنْ يكون عليه المواطن اليوناني في دولة المدينة، وذلك في كتابه: (السياسة)، قائلاً بأنَّه كل من يشارك بفعالية في الحياة العامة عن طريق ممارسة وظائف سياسية وقضائية أو ثانوية[7]– ولهذا كانت كلمة مستحدثة في اللغة العربية واختارها المترجمون للتعبير بها والاستعانة بدلالاتها في جلِّ كتاباتهم.

وفي اللغة الانجليزية تأتي مفردة المواطنة لمصطلح Citizenship وهي مشتقة من كلمة "City" مدينة وهي مشتقة من لفظ " Ciritas" اللاتينية التي تعني المجتمع أو المدينة، وفي اللغة الفرنسية كلمة المواطنة مشتقة كذلك من كلمة مواطن بالفرنسية Citoyen وهي لا تختلف كثيراً في المعنى من كلمة Citizen الانجليزية حيث جرى تحديده من خلال إدراج تحته مجموع الحقوق المدنية التي يكفلها القانون، والتي تدور حول المحافظة على حرية الغرب، ويقصد بها على الأغلب في الأوساط الثقافية والاجتماعية، غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع[8].

المواطنة في الاصطلاح:

أمَّا المواطنة في الاصطلاح فتحديدها يختلف من مجال معرفي لآخر، فالمواطنة في الحقل السياسي ليست هي المواطنة في المجال الحقوقي، وليست هي المواطنة في المجال الأخلاقي أو الفلسفي، فهي من جهة تتداخل وتتشابك مع الهوية كموضوع فلسفي، ومن جهة أخرى تتقاطع مع الجنسية، زد على ذلك امتدادها وتطورها التاريخي، فالمواطنة كما يرى ديريك هيتر، شكل تتحدَّد به الهوية الاجتماعية السياسية، ولكنَّها ليست إلا واحدة فقط من أشكال تعايشت معها في فترات متعدِّدة خلال ما يقارب ثمانية وعشرين قرناً من الزمن من سنوات عمرها حتى اليوم[9].

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أنَّ المواطنة بأنَّها علاقة بين فرد ودولة، كما يحدِّدها قانون تلك الدول متضمنة مرتبة من الحرية، وما يصاحبها من مسئوليات، وتضع عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخابات وتولِّي المناصب العامة[10].

أمَّا في موسوعة العلوم الاجتماعية فأنَّها المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدودها الإقليمية، وهو ما يعني أنَّ تحديد هوية المواطن الحاصل على هذه العضوية مسألة نسبية تحدِّدها كل دول بحسب أوضاعها[11].

وفي القاموس السياسي المواطن يطلق على ساكن المدينة، وما يختص بالمدينة وأهلية التمتُّع بالوجود على أرضها ومشاركته شؤونها، والمواطن ينظر له على أنَّه مدني مقيم بالمدينة، يتمتع بالحق المدني والقيام بواجب المواطنة[12].

أمَّا المواطنة من منظور فلسفي: فيقول ماكلا فلن إنَّه ملئ باللبس والتوتر وله تفسيرات مختلفة تتعلَّق بالمواقع الاجتماعية وقضايا فلسفية أساسية ذات علاقة بأي محاولات تهدف إلى التعليم من أجل المواطنة[13].

وحسب المعجم الشامل مكانة أو علاقة اجتماعية بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، يقدِّم فيها الطرف الأول هذه العلاقة الولاء، ويقدِّم الطرف الثاني الحماية، ويحدِّد هذه العلاقة القانون، فهي صفة المواطن التي تحدِّد حقوقه وواجباته الوطنية، التي يتم تلقينها له عن طريق التربية الوطنية[14]. ومن هنا نستنتج أنَّ المجتمعات الإنسانية لم تصل إلى مفهوم المواطنة الذي يتمثَّل في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات حتى الآن، ولذا يمثِّل الحراك الإنساني محاولة لتحقيق ذلك التوازن عبر تاريخ البشرية.

المبحث الثاني: السياق التاريخي للمواطنة:

إنَّ المتتبع تاريخ الفكر الفلسفي يدرك مدى التطور الذي طرأ على مفهوم المواطنة الذي بدأ خلال الفلسفة اليونانية قبل الميلاد ليس هو نفسه الذي كان موجود في فلسفة العصور الوسطى، ويختلف كذلك عن ذلك الذي عرفته الفلسفة الإسلامية، وكذلك يختلف عن ذلك الذي عرفته الفلسفة الحديثة بعد الثورة الفرنسية في أوروبا، فالمواطنة في حقبة تاريخية إنَّما هي تعبر عن الوعي الثقافي والأخلاقي لتلك الحقبة.

ومن ثم كانت المواطنة هي المؤشر على مدى تحقيق المثل الأخلاقية والسياسية في تلك الحقبة، فالمواطن عند اليونان يقصد بها اليوناني الحر فقط، بينما في فترة العصور الوسطى المسيحية وكذلك الإسلامية، فهو الإنسان المنتمي للدين السائد، كما أنَّ المواطنة قديماً لم تكن تشير طول الوقت إلى مبادئ وقيم أخلاقية وسياسية عامة، وإنَّما كانت تعبر عن وضعيه خاصة يجيزها البعض، ويحرِّم منها آخرون، أي أنَّ المواطنة كانت حالة من

المساواة يقابلها رغبة وكفاح من أجل المساواة من جانب أولئك الذين حرموا منها، ومن هنا فتاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ يسعى الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة[15]، وعليه فقد مرَّ مفهوم المواطنة بعدَّة مراحل تاريخية أثناء تطوره منذ نشأته إلى يومنا هذا، حيث تبلورت المواطنة وتطوَّرت بشكل واضح من القرن السابع قبل الميلاد عند الإغريق والرومان، حيث كانوا ينظرون إلى المدن على أنَّها مجتمعات ذات نظم مشتركة أكثر من كونها وحدات جغرافية وتربطها علاقات اجتماعية، كما عرَّف أرسطو في "كتابه السياسة"، المواطن الجيد فيقول المواطن الجيد يجب أنْ يعرف ويمتلك القدرة على أنْ يحكم، وهنا تكمن الفضيلة وفعالية المواطن، كما نستطيع حصر حقوق المواطن الإغريقي وواجباته في حق ملكية الأراضي والمشاركة في الحكم، التصويت، وحضور الاجتماعات الحكومية، وشغل الوظائف، وحق التقاضي والوصاية، ولكن كان مفهوم المواطنة عند الإغريق كان مفهوماً ضيقاً، وكانت تسمية المواطن تطلق على الأسياد دون العبيد في أثينا، وعلى الحكَّام الغزاة دون المحكومين من السكان الأصليين في اسبرطه[16]، إلا أنَّ المواطنة كانت تعني أنَّ الناس متساوون، ومن حق كل مواطن أنْ يدلي بدلوه في الشأن العام، غير أنَّ كلمة مساواة كانت مطاطية، ذلك أنَّ المساواة لا تشكِّل الجميع، ففي اسبرطه تعني الاسبرطيين النخبة، مستبعدين الفقراء والعبيد والنساء، والذين لا يخضعون للتربية الصارمة، فيما المواطنة في أثينا تعني جميع الذين يشاركون في الحياة المدنية في الحكم والخضوع للحكم على التوالي، ممَّا يعني أنَّ المواطنة في الفكر الإغريقي تعني الرجال الأحرار الذين لهم الحق في المشاركة في شؤون السياسة.

لقد كانت المواطنة الرومانية على عكس المواطنة الأثينية اندماجية وعُممَّت تماماً بعد مرسوم "كاركالا سنة 213 م" الذي شرع أشهر القوانين، المتعلِّقة بالمواطنة، إذا أزال عملياً كل الاستثناءات والاختلافات الجغرافية، ممَّا أدَّى إلى شمول جميع سكان الامبراطورية الأحرار في مكانة المواطنين، وبالتالي أصبح مفهوم المواطنة يعبِّر أكثر عن الحقوق والامتيازات، وليس عن الالتزام والمشاركة عدا العبيد.

وبسقوط الامبراطورية الرومانية والتخلِّي عن الفكر الديمقراطي الناتج عن تراوح الفكر الإغريقي والروماني، ممَّا أدَّى إلى تراجع مبدأ المواطنة في أوروبا، ودخولها في العصر الوسيط متمثلاً في سيطرت الكنيسة على مجريات الأمور، إذ سيطرت النقاش في

المسيحية على مواصفات مدينة الله، وبحث عن الخصائص التي تميزها عن مدينة الأرض، ولم تعرف المسيحية شيئاً عن المواطنة إلا ما كان قبل تأثير الفلسفة اليونانية، إذ ربط توما إلا كويني المواطن الصالح بالفضيلة والعناية بحياة المسيحي في اليوم الآخر وقلَّلت من الاهتمام به كمواطن.

أمَّا في الفكر الإسلامي في العصور الوسطى فالطرح الأقرب للمواطنة التناول الفقهي لمسألة أهل الذمة، ذلك أنَّ الدين الإسلامي كرَّس مبدأ الأخوَّة في الدين، المسلم أخو المسلم، وهو مبدأ رفع من طرح مسألة المواطنة، ويعد طه عبد الرحمن أنَّ المؤاخاة إنَّما هي المواطنة، وقد تأسست على القيم الأخلاقية التي تنزل أعلى الرتب[17]، وظهر هذا جلياً بعد الفتوحات واتساع الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي، واختلاط المسلمين مع غيرهم من الشعوب واشتمال الدولة الإسلامية على غير المسلمين، فكانت الحل في فقه أهل الذمة، الذي يكفل لهم الحفاظ على دينهم وعقيدتهم مقابل دفع الجزية واعتبر الكثير من الفقهاء والمفكرين أنَّ هذا الموقف نابع من روح الإسلام القائم على التسامح.

فالسياق الذي طرحت فيه فكرة المواطنة في الفكر الغربي بعد القرن الثالث عشر عمل على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وتطويره نتيجة ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني، وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني، كما استفاد من مبادئ الإسلام وجهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه[18].

وفي العقد الأخير من القرن السادس عشر ظهرت كتابات المفكر جان بودين، وكانت أولى المحاولات الفكرية المستقلة من خلال كتابه: في التسامح وسيادة الدولة إلى أنْ جعل مكيافيلي السياسة علماً مستقلاً، وكان جون لوك على رأس المفكرين السياسيين الذين نادوا بالاجتماع البشري حيث القانون الأخلاقي الطبيعي ثم اقترنت المواطنة في الفكر الغربي بالحرية والديمقراطية على يد واحد من كبار منظري المواطنة في عصر الأنوار، جان جاك رسو في كتابه: العقد الاجتماعي إذ ينتصر للحرية التي يراها حقاً طبيعياً، يولد الإنسان وهو الآن يرسف في الأغلال[19]، واستعادة هذه الحرية لا تكون إلا في ظل حياة مدنية يحكمها القانون، والحياة المدنية التي تكفل الحرية فعلاً، أنْ يعيش الفرد بوصفه مواطناً،

يتحمَّل مسئوليته، ويؤدي واجبه، ومن ثم فكل فرد هو مواطن حر، وأنَّ مسألة الاتفاق الاجتماعي هنا تستند إلى الإرادة العامة، والقانون وبفضل الخضوع للقانون يتمتَّع البشر بمناقب الاجتماع دون فقدان المساواة أو الحرية، ومن ثم فلا سادة ولا عبيد، وإنَّما مواطنون متساوون أمام القانون في التعاقد نصبح مواطنين.

ويضيف اسبينوزا أنَّ الإنسان يتوفر على بنية تحدد ماهيته الخاصة، ويتمثَّل في حياته طبقاً لقوانينها، ولما توفره له من قدرة على الفعل، واعتبر هيغل أنَّ المجتمع في الأصل تسوده الفرقة والصراع والتمزُّق، ويفتقد أي إحساس بالوحدة ويفتقر إلى أي غاية أخلاقية، ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ولا وحدته إلا في وجود قيم للمواطنة الحقَّه، التي تفرض عليه طابعاً أخلاقياً، فالمواطنة في رأيه هي المثل العقلاني والعنصر الروحي للحضارة، لذلك فالقيم التي تتداولها المواطنة تمثل انتصاراً للفكر على المادة، وانتصار الوحدة على التشتت[20]، ويعتبر إيمانويل كانط من أكبر فلاسفة الألمان، وأحد أساتذة الفكر الإنساني، حيث اهتم في فلسفته بالبحث في المعرفة والمسألة الأخلاقية، والجوانب الإنسانية ذات العلاقة المباشرة بحياة الإنسان المواطن، ويظهر ذلك من خلال مؤلفه الشهير: (نحو سلام دائم) محاولة فلسفية، وهو المشروع الذي وصف أيضاً بأنَّه يمثِّل ظاهرة صحيحة في تاريخ الإنسان المختال بالفكر الزائف والأيديولوجيا المتكالبة على هدم قيم الإنسان، ذلك أنَّ السلم في نظره ليس شأن الأمراء، بل هو شأن الشعوب، وانطلق كانط في تصويره لفكرة المواطنة من مسلَّمة، وهي أنَّ جميع أعضاء المجتمع المدني مواطنون يسهمون في صنع القوانين التي هي الإرادة العامة، حيث يقول أعضاء هذا المجتمع المدني أو الدولة الذين يتحدون من أجل التشريع يعرفون بأنَّهم مواطنون، ويحصر كانط صفات المواطنة في ثلاثة مبادئ أساسية، وبدونها لا يمكن تصور مجتمع مدني، وهي الحرية في ظل الدستور المدني، أي أنْ يكون حراً، ومن واجب الحكومة المدنية أنْ تعين وتشجِّع حرية الفرد واستقلاله، وهذا المبدأ يضمن للأفراد حق المشاركة واتخاذ القرارات في كل ما يتعلَّق بأمور معاشهم وحياتهم، ثانياً: مبدأ المساواة، ولذلك ينادي بضرورة أنْ يكون جميع الأفراد من حيث أنَّهم رعايا متساوون في الحقوق والواجبات، والشرط الثالث والأخير: يرى أنَّ جميع الأفراد أحرار ومتساوون، وكان القانون من فعل الإرادة التي ينبع منها كل حق، إلا أنَّ تشكيل هذا القانون

يقتصر فقط على المواطن المستقل الذي لا يُدين بوجوده ومقوِّمات حياته إلى الإرادة التعسفية لأي شخص، وأنْ يكون سيد نفسه ويكون لديه بعض الملكية[21].

تختلف المواطنة باختلاف السياق الحضاري والثقافي للشعوب، فالمواطنة في السياق العربي المعاصر ليست استثناء من المفاهيم التي تثير جدلاً بين المفكرين ومختلف التصورات، لذلك واجه الفكر العربي الإسلامي تحديات عديدة في علاقته بالدولة الحديثة، لعل من أبرزها مسألة المواطنة والوطن سواء في مدى قدرته على استيعابها نظرياً في إطار منظومته المعرفية القائمة على أولوية الرابطة الدينية، أو في مدى قدرته على التعامل عملياً في إطار مؤسسات الدولة الحديثة القائمة على الرابطة الوطنية، وفي هذا السياق التاريخي تمكَّن الطهطاوي من نقل فكرة الوطنية إلى مصر والعالم العربي الإسلامي عن الغرب الأوروبي، وبالعودة لكتابيه (المرشد الأمين للبنات والبنين)، و(مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية)، يمكن اشتقاق العديد من الأفكار التي تؤكد توظيفه للمفاهيم الغربية الحديثة بعد استيعابها، ويعد أحد قادة النهضة العربية، وهو أول من استخدم مصطلح المواطنة وربطه بالحقوق العامة، فانتماء الفرد للوطن يعني أنْ يتمتَّع بحقوقه والالتزام بواجباته.

لقد كان خير الدين التونسي من رواد النهضة العربية أكثر من أولى مسألة الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة الاهتمام الأكبر، إذ يذهب للدفاع عنها من حيث كونها فكرة ومن ذلك عنايته بالتعريف التفصيلي بها على نحو ما تبدَّت في نموذجها الأوروبي، فيقول وإنَّما بلغوا تلك الغايات والتقدُّم في العلوم والصناعات بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي، وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة، وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صار طبيعة في بلدانهم[22] فقد كان المفكِّر مستوعباً ومطلعاً على التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا، وذلك نتيجة إرساء دستورية كفيلة بحماية حقوق المواطن المدنية والسياسية.

وبالرغم من أهمية الجهود التي بذلها كل من الطهطاوي وخير الدين التونسي ومحاولتهما لإرساء مفهوم المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، كما يقال ما زال في أول السلم على الصعيد العالمي، إزاء مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان حيث ما زالت الحاجة إلى إثارة حوار وجدل حول الفكرة وأبعادها وسياقاتها، وحشد الهمات الفكرية والمجتمعية، وحتى

السياسية والحكومية منها وغير الحكومية، ودينية واجتماعية لمقاربة المفهوم الذي ارتبط بفكرة الدول العصرية الحديثة، فكما شاهدنا في كل السياقات لهذا المفهوم من أنَّه تأثر عبر العصور السابقة، فنجد أنَّ معنى المواطنة في العصر الإغريقي يختلف عن معنى المواطنة في عصر الأنوار، واختلافاً كبيراً عبر العصور اللاحقة من حيث توسُّع نطاقه، كما تطورت أبعاده ومكوِّناته فأصبحت تضم أبعاداً اجتماعية واقتصادية وبيئية، بالإضافة إلى الأبعاد القانونية والسياسية، إلا أنَّ ذلك كله لا يعني أنْ بدأ من أنَّه لا يوجد محتوى أساسي لمعنى المواطنة، فمهما اختلفت المعاني لمفهوم المواطنة يبقى هناك مبادئ أساسية، وهي الانتماء بالرغم من أنَّه هو الآخر يختلف بمعناه من حيث الانتماء للوطن، أو الانتماء إلى المواطن الذي يستقر فيه الإنسان، وهذا ما يعكس لنا صعوبة تحديد السياق التاريخي لمفهوم المواطنة، وإعطاء دلالة واضحة المعنى ضمن السياق الاجتماعي لحياة الأفراد.

المبحث الثالث: أسس المواطنة:

من خلال ما تم سرده عن مفهوم المواطنة وسياقه التاريخي يمكن لنا أنْ نقول إنَّها هي ممارسة في مجموعة من المبادئ والقواعد وفي إطار المؤسسات، وإنْ كان من الطبيعي أنْ تختلف نسبياً من دولة إلى أخرى ومن أمة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات والعقائد والقيم، وكذلك على مستوى النضج السياسي ومنها لابد من توفر مجموعة من الأسس المشتركة مع وجود الحد الأدنى من الشروط التي يتضح ويتجلَّى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقتهم بغيرهم وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن أهم الأسس التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها.

1- الانتماء- يمثِّل الانتماء شعور داخلي لدى الفرد بأنَّه ينتسب إلى وطن معيَّن، فيعمل بحماس وجد وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مقتضياته أنْ يفتخر الفرد بوطنه، فالانتماء هو إحساس تجاه الوطن، ويحقق الانتماء السعادة للفرد، فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع، فالانتماء تحكمه شروط العقلانية والتفكير المستنير، وبذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة، ويعد الانتماء للوطن حاجة نفسية واجتماعية مهمة لدى الأفراد، تمثل المستوى الأعمق للولاء من الناحية السيكولوجية، والانتماء مفهومه أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمَّن الانتماء فلن يحب الفرد الوطن، ويعمل على

نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أمَّا الانتماء فلا يتضمَّن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معيَّن، ولكن يحجم العطاء من أجله.

والانتماء هو عبارة عن الروابط العاطفية والنفسية والذهنية التي تجذب فرد أو مجموعة من الأفراد إلى معتقد أو فكرة أو مذهب أو مؤسسة بدرجة من القوة تجعل المنتمي يعمل بحرص على سلامتها وكرامتها ورفعة شأنها، والمنتمي الحقيقي هو ذلك الذي يكون على وعي تام، وإدراك بالأوضاع السائدة في مجتمعه من قضايا ومشكلات، ويتجاوز بوعيه مشكلاته الخاصة إلى المشكلات المجتمعية، ويرفض استغلال الطبقية المسيطرة، ويحاول تحقيق الأهداف المجتمعة لصالح الأغلبية، ويشارك في مجتمع أكثر عدلاً وملكيته جماعية، ويشبع حاجات الأفراد الأساسية للفرد. والانتماء يعبِّر أيضاً على إيجابية الفرد وشعوره بالمسؤولية تجاه مشكلات الوطن وقضاياه، وتفضيل المصلحة العامة، إضافة إلى حبه وتقديره والوفاء له، والارتباط به والتضحية في سبيله والاعتزاز به[23].

2- المساواة وتكافؤ الفرص: ويقصد بها المماثلة في الحقوق والواجبات بين الأفراد وفق الدين والقانون، والعادات والتقاليد، والمساواة من المبادئ التي ينادي بها الإنسان منذ قديم العصور، ونصت عليها جميع الشرائح السماوية والفلسفات الإنسانية ضد التمييز بين أفراد المجتمع الواحد في المعاملة، وفقاً لخصائص الأفراد أو طوائفهم، فلابد أنْ يكونوا سواسية تحت ظل القانون والمجتمع الذي يطبِّق قاعدة المساواة بين مواطنيه؛ ليضمن فاعلية المشاركة والاستقرار الاجتماعي بين مواطنيه.

وتعد المساواة من أشهر المفاهيم الأخلاقية، وهي عبارة عن حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القانون بصرف النظر عن المولد أو الطبقة الاجتماعية أو العقيدة الدينية والجنس، أو أي شيء آخر، والمساواة لا تعني تساوي الناس في القدرات والاستعدادات لكنَّهم يتساوون في الحقوق المعطاة لهم، وهذه الحقوق محدَّدة، لهذا وضع القانون الأنظمة والتعليمات التي تضبط السلوك الإنساني، وجوهر المساواة أنْ يكون الناس في الأحكام على حد السواء، واستواء الإنسان في حقوقه مع غيره يستلزم استواءه معهم في الواجبات ومن دون مغالاة في استخدام حريته، ولا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتتاح الفرص أمام الجميع، يعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات.

تعد الحقوق والواجبات من المكوِّنات الأساسية لتعزيز قيمة المواطنة لدى الأفراد في حال طبقت عليهم من دون تمييز، وتتضمَّن حقوق المواطنة الحقوق الخاصة، وتوفير التعليم وتقديم الرعاية الصحية والأمن والحرية الشخصية، وتوفير التعليم والعمل والاعتقاد والتعبير عن الرأي، شريطة ألا تتعدَّى على حريات الآخرين، أو تسيء إلى أحد من أبناء الوطن، أمَّا الواجبات فتتضمَّن مجموعة من الأعمال التي يجب أنْ يؤديها المواطن تجاه وطنه الأم مقابل تلك الحقوق، ومن أبرز وأهم الواجبات احترام النظام العام والولاء للوطن، والدفاع عنه والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والمشاركة الفاعلة في تنمية الوطن وتقدُّمه والرُّقي به كلاً حسب قدراته وإمكانياته، وأنْ يراعي القيم السائدة في المجتمع وتمثيلها في سلوكه الخاص والعام، ومنها الأمانة والإخلاص في العمل والصدق في التعامل، والتعاضد والتناصح والبعد عن الأنانية والسلبية.

3- الحقوق والواجبات: وهي حقوق يتمتَّع بها كافة المواطنين في الدولة، وتختلف الدول بعضها عن بعض في الحقوق والواجبات المترتبة على المواد باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أنَّ المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى ذلك، وهذه الحقوق والواجبات يجب أنْ يقوم بها الفرد حسب قدراته وإمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

4- المشاركة: المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية المشاركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة أمام الجميع دون تمييز، وعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون مفتوحاً للتنافس الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة بالمفهوم الواسع الانخراط في مختلف مجالات الحياة، وبذلك فهي تختلف عن الاشتراك الذي يمنع السلطة العليا من التحكُّم في أمر رعايا خاضعين تابعين لنفوذها؛ لأنَّ الاشتراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة، ويتعارض معها ولا يكفي ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في القوانين والأنظمة؛ لكي يتجلَّى ويتضح مبدأ المواطنة، وإنَّما لابد من المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة، الأمر الذي يستوجب توفر الاستعدادات والإمكانيات الحقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود طبيعية وفي ظروف قمع الحريات، وفي ظل الأنظمة التي تناقض العمل السياسي الذي يحمل رؤية

انتقاديـة أو موقـف معـارض للحكـم والسياسـات المتبعـة، ففـي هـذه الظـروف التـي تعرفهـا المجتمعات المختلفة عموماً، ومنها بلداننا العربية الإسلامية، يلاحظ كثيراً من الكفاءات وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي، ويميز ذلك من الظواهر المتناقضة للمواطنة، ولا يتأتى نمو واستعداد المواطنين للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء السياسي والثقافي والانخراط في المجتمعات العامة والخاصة.

المبحث الثالث: المتداخلون في ترسيخ قيم المواطنة:

1- دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة:

إنَّ دور الأسرة في التربية على المواطنة عند الطفل وتنمية قيمها يرتبط بأهم أسلوب من أساليب التربية والتنشئة الأسرية، ألا وهو القدوة والموعظة، هذا الأسلوب الذي يجعل الطفل يكتسب قيم المواطنة المجسَّدة في أسرته عن طريق الاقتداء بالوالدين الذين تلقَّى على عاتقهما مسئولية تحديد وتقنين سلوكيات أطفالهم، فكلما كانت سلوكيات الأبناء تسير وفق قيم صحيحة كلما كان صدى وتأثير ذلك على الأبناء جيِّد وفعَّال والعكس صحيح، فإذا كانت الأسرة لا تتحدَّث (فعل أو سلوك) عن الوطن إلا بالسوء، فالطفل يتربَّى هو الآخر على قيم خاطئة، تنم عن نبذه وكرهه للوطن. وبالتالي فللأسرة دور فعَّال ومساهمة كبيرة في تربية الطفل على قيم مجتمعه المختلفة دينية كانت أو أخلاقية أو مواطنة، الأمر الذي يجعل من الطفل اليوم رجل المستقبل، وتعد الأسرة اللبنة الأولى والدعامة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وهي البوتقة التي ينشأ فيها الفرد ويتربَّى في أحضانها، وتشكِّل الأسرة الركيزة الأساسية باعتبارها مصدراً للقيم والمبادئ والعادات والتقاليد التي يستلهم منها الفرد أفكاره ومبادئه، ولعل من أبرز قيم المواطنة التي يجب على الأسرة تلقينها للأبناء:

- تلقين الأبناء القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والإنسانية.
- تنمية روح المبادرة والإبداع والابتكار في نفوس الأبناء.
- تلقين الأبناء السلوكيات الأخلاقية الحسنة.
- دعم وتربية المواطنة الصالحة، وتعزيز الثقافة الوطنية في نفوس الأبناء.
- تربية الأبناء على أنَّ لهم حقوق وعليهم واجبات.

- تربيتهم على الوفاء والعطاء والتعاون والتكافل والتضامن والتفاني في خدمة الوطن.
- التحلِّي بالكرم في أخلاقه ومعاملاته، ويتخلَّق بالإيثار مع أقرانه وزملائه.
- التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني والابتعاد عن التعصُّب والتطرُّف والغلو في الدين.
- الاعتزاز بالعادات والتقاليد الوطنية الأصيلة.

كما أكَّدت الدراسات التربوية أنَّ هناك عوامل تؤثر على تكوين قيم المواطنة لدى الشباب، منها أساليب التربية الأسرية وعلاقة الآباء بالأبناء، والمساحة المتاحة داخل المحيط الأسري للحوار الديمقراطي حول القضايا المختلفة، وتنمية قدرة الأبناء على التقيُّد وإصدار الأحكام، هذا بالإضافة إلى اللغة التي يتحدث بها الوالدان عن قضايا المجتمع وإنجازاته[24].

2- دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة:

للمدرسة تأثير أكبر من أي شيء، وعلم آخر على تربية المواطنة، ومن ثم يجب السماح للتلاميذ بتحمل المسئولية والمشاركة في اتخاذ القرار في مدارسهم، ويتضمَّن هذا مشاركة التلاميذ بشكل مباشر أو عن طريق التمثيل في اتخاذ القرارات في القضايا التربوية، كما أنَّ التربية والتعليم من مكوِّنات الحياة الإنسانية في جانبها الفردي والمجتمعي، فبدون التربية والتعليم وبدون فاعلين تربويين لا يمكننا أنْ نتحدث عن تربية وتكوين أجيال يعتمد عليها في المستقبل على قيم المواطنة والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة بجميع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إذا كانت الأسرة هي اللبنة الأولى في التربية والتنشئة، فللتربية والتعليم كلمة مفصلية في تفعيل روح المواطنة لدى الطلاب، وذلك من خلال قيامها على فلسفة ورؤية تتخذ من الأبعاد النفسية والسلوكية والاجتماعية والبيئية نقطة بداية واستناداً على الرؤية الاستراتيجية للتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتي تتخذ من المدرسة والتعليم قاعدةً جوهريةً للنهوض، والتي تعمل على تفعيل قيم المواطنة والمشاركة في الحياة العامة، وتتبنَّى المساهمة في التنشئة الاجتماعية والتربوية والأخلاقية، وتكرِّس روح المبادرة الإيجابية والتطوع والإبداع والابتكار إلى جانب غرس الأخلاق الدينية السمحاء من تعاون وتضامن وتآخي وتآزر، والتربية على الرأي والرأي الآخر وتنمية السلوك من خلال تكوين مواطن متمسِّك بالثوابت الدينية والوطنية وبالهوية الوطنية، ومتشبِّع بقيم التسامح والتضامن والعيش

المشترك، متشبع بالقيم الديمقراطية، وبذلك ينشأ جيل واعٍ بمسئولياته وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه.

فالمدرسة لا تقف عند نقل المعارف للتلاميذ، ولكنَّها تهدف إلى غرس الاتجاهات والقيم المشتركة، مثل المواطنة القائمة على مبدأ المسئولية السياسية والتسامح والعدالة الاجتماعية، واحترام المسئولين أو السلطات المسئولة، ويتم استخدام جانب المحتوى المعرفي والإدراكي في المنهج لإلقاء الضوء على الأيدولوجيات والمبادئ الأساسية للمجتمع للأحكام أو القوانين الأساسية.

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في تنمية المواطنة، حيث يتضمَّن المقررات الدراسية قيم الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، ممَّا يجعل المدرسة تتحوَّل إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة، ويمارس المسئولية والاستقلال والتعاون.

المدرسة مؤسسة تربوية واجتماعية تعنى بتنظيم وضبط سلوك الجماعة بطريقة حضارية، كما أنَّ المدرسة تعمل على تنمية شخصية التلميذ الإدراكية والانفعالية، والوجدانية والجسمية، وغرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفس التلاميذ، وتكوين اتجاهات إيجابية تجاهها، ونقل التراث الثقافي وتجديده، ولذا غرس الانتماء إلى الأمة في نفوس التلاميذ، بحيث تسعى المنظومة التربوية من خلال المناهج التعليمية إلى إيصال وإدماج القيم المتعلِّقة بالاختيارات الوطنية التي من بينها قيم الهوية وتثمين الإرث الحضاري الذي تحمله من خلال معرفة تاريخ الوطن، والارتباط برموزه، والوعي بالهوية وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية التي جاء بها الدين الإسلامي، وتعزيز المهارات العقلية كالتفكير الناقد، ومهارات اجتماعية كالاتصال والتواصل مع الجماعة والتعاون المشترك، ولعل من أبرز القيم التي يجب على المدرسة تعليمها للأبناء:

- ممارسة النقد الذاتي والمشاركة في اتخاذ القرار مع التحلِّي بالخلق الرفيع، واستعمال العقل في الحوار، واحترام آراء الآخرين، وتحمُّل المسئولية وممارسة الأساليب العقلانية في الحوار.
- إرساء القيم العلمية مثل: الأمانة، الموضوعية، حب الاستكشاف والمثابرة.

- التربية على أداء الواجبات المنزلية والمدرسية والوطنية، التمسُّك بالحقوق والإيمان بمبادئ العدالة الاجتماعية.
- العمل بروح الفريق، وممارسة العمل الجماعي والتطوعي.
- دفع التلاميذ بمشكلات الوطن، وحماية إنجازاته، وتقدير المصلحة العامة.
- دفعه للإيمان بالتعددية الثقافية في إطار الوحدة الوطنية.
- دفع التلاميذ لمعرفة وسائل المشاركة السياسية على المستويات المختلفة واكتساب مهاراتها.
- تنمية الوعي بالحقوق والواجبات وفقاً لما جاء في القرآن الكريم وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- دور الإعلام ووسائل الاتصال في ترسيخ قيم المواطنة:

إنَّ دور وسائل الإعلام المختلفة لا يقل أهمية عن دور الأسرة والمدرسة، وذلك بحكم التعامل اليومي والمباشر معها، وامتدادها وانتشارها بين جميع فئات المجتمع، فضلاً عمَّا شهدته من تحوُّلات جذرية يسَّرت انتقال المعلومات وتبادل الخبرات عبر وسائل الاتصال المختلفة.

وبالتالي تعد وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة المرئية إحدى المصادر الأساسية في اكتساب القيم التي يرغب – وقد لا يرغب المجتمع في إكسابها لأفراده، وبالتالي فلا بد أنْ تواجه وسائل الإعلام بما يتفق مع القيم التي يتبنَّاها المجتمع، فالإعلام اليوم يشهد تطوراً وتقدُّماً ملحوظاً من خلال التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات والمعلوماتية، والثورة التكنولوجية الحديثة، ومع تطور الشبكة العنكبوتية فقد اتسعت دائرة الإعلام وتنوعَّت وسائله المسموعة والمرئية والمقروءة فضلاً عمَّا تقدمه الشبكة العنكبوتية من وسائل ووسائط تفوق الخيال، هذا التوسُّع المتسارع مكَّن القائمين من تقديم المحتوى الذي يريدونه وفق ما يشاءون، وفي المقابل أتاح المجال أمام الجمهور أنْ يتعرَّضوا لما يشاءون من وسائل الإعلام، سواء كانت مرئية أو مسموعة، أم مكتوبة أو منشورة في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، التي فاقت قدرتها وخدماتها باقي الوسائل الإعلامية الأخرى وأصبح الفرد أمام خيارات واسعة.

وقد أحدث هذا التطور انقلاباً جذرياً في كل مجالات الحياة المعاصرة، وسلوكيات أفراد المجتمع، وطالت التغيرات الأعراق والقواعد والقيم الاجتماعية، لأنَّ للإعلام الدور الأبرز في توجيه المجتمع، وهو الذي يشكِّل الرأي العام وفق رغبات واتجاهات القائمين على الوسائل الإعلامية المختلفة، وانطلاقاً ممَّا يؤمنون به من مبادئ وأفكار وقيم أصبح الإعلام اليوم أكثر الوسائل تأثيراً[25].

وبناءً على هذه المعطيات فهذه الطفرة الإعلامية المتسارعة وضعت الساسة وصنَّاع القرار أمام تحدٍ صارخ، فرض عليهم الالتفات بعين واعية إلى آلية التعامل مع هذه التقنية، واستثمارها الاستثمار الأمثل في توجيه أفراد المجتمع إلى المحتوى الهادف والنافع، وتنشئة الجيل على القيم والأخلاق الحميدة، إضافة إلى غرس وترسيخ القيم الدينية والوطنية وتدعيمها وتعزيزها.

والتطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام جعل لها تأثيراً يدفع إلى توظيفها من أجل المساهمة في غرس وترسيخ وتنمية قيم المواطنة والوعي بها لدى أفراد المجتمع عامة وفئة الشباب بوجه خاص من خلال إخضاعها للإشراف والتخطيط التربوي، والعمل على التخفيف من حدَّة البرامج التي تدعم القيم المادية الاستهلاكية، وعلى الوالدين إقامة علاقة ثقة وصداقة بينهم وبين أبنائهم فيما يتعلَّق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

ولكي نبني خطة استراتيجية إعلامية لتعزيز قيم المواطنة الولاء والانتماء، فإنَّ أولى الخطوات تتمثَّل في تقييم الدور الإعلامي الحالي، وما تقدِّمه وسائل الإعلام المحلية من برامج ومضامين تغرس فيه هذه القيم وتعززها وتدعمها. ويكون ذلك التقييم من خلال قيام دراسات متخصِّصة تعنى بمسح وتحليل المواد والمضامين الإعلامية للوقوف على حجم توافر مثل هذه القيم، وآلية وأشكال تقديمها، إضافة إلى أوقات بثها أو نشرها وأساليب عرضها.

وفي المقابل أيضاً هناك جانب مهم في عملية الرصد والتحليل يجب ألا يغفله المسئولون والراصدون، ويتمثَّل في النظر إلى الزاوية المقابلة للمضامين الإيجابية الداعمة لقيم المواطنة، وهي مسح ورصد وتحليل المضامين المناهضة والمخالفة لهذه القيم التي تدعو من قريب أو من بعيد إلى التشكيك في هذه القيم، وتحاول إضعافها ببث الشكوك أو الدعوة إلى ولاءات وانتماءات طائفية أو فكرية مخالفة.

إنَّ الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام، والتي تحمل في طياتها دعائم أساسية لمفهوم المواطنة، التي تربط المواطن بالوطن، وبالتالي تعزِّز شعوره بالانتماء لوطنه، وتفعِّل من دوره في جميع المجالات، وبذلك وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تعزيز قيم المواطنة حيث تعمل على:

- تنمية الوعي بالثقافة السياسية، المقصود به توعية وسائل الإعلام بطبيعة الأنظمة السائدة والأيديولوجيات المعنية للفكر السياسي القائم، ونظام المعتقدات والرموز الوطنية والقيم التي تشكِّل بيئة العمل السياسي الدستور والقانون.
- تعزيز المشاركة الاجتماعية، إذ تقوم وسائل الإعلام بدفع المواطن على الاندماج في الحياة الاجتماعية والإحساس بالمسئولية، وأنَّ لكل فرد حقوق وواجبات.
- غرس الشعور بالانتماء والولاء للوطن من خلال توحيد الإدارة الفردية والجمعية لصالح الوطن والمواطن، والتأكيد على أهمية الهوية والوطنية وتعزيزها.
- التثقيف والتوعية وذلك من خلال الترويج لكل أشكال الحرية، وبخاصة حرية الرأي والتعبير.
- استذكار صور ماضي الوطن وأمجاده وحضارته وتاريخه، والأخلاق والقيم المجتمعية الأصيلة التي كانت سائدة لدى الآباء والأجداد.

الخاتمة:

من خلال الأفكار السابقة نخلص إلى أنَّ التجارب التاريخية أفرزت معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة، تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة بحسب آراء المؤرخين والمفكرين، ففي التاريخ تنوَّعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب السياق الفكري والاجتماعي التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسَّط، وإنَّما نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعدِّدة، وفي الوقت الراهن يبدو واضحاً الحاجة إلى تعزيز قيم المواطنة والعمل على ترسيخها بين النشء، وأنَّ بناء المواطنة يستوجب إعادة النظر في المفاهيم والأساليب والمعالجات في ظل ما تشهده المنطقة العربية والساحة الليبية على وجه

الخصوص من تغيرات وتطورات متلاحقة وسريعة على المستوى السياسي والاقتصادي والأخلاقي والاجتماعي، فقد آن الأوان لأنْ تصبح أمة الواجبات قبل أمة الحقوق، وهي الأمانة الموكلة في أعناق الجميع مسئولين وأولياء أمور وباحثين ومفكرين وتربويين وباحثين، كل من موقعه على تغير محتوى برامجنا وأفكارنا بدءًا بالأسرة والمدرسة، وباتت وسائل الإعلام بشتَّى أنواعها، هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات بين أفراد المجتمع، ولذلك لابد من التأكيد على ضرورة التكامل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمؤسسات التعليمية من أجل إحداث دور تربوي واجتماعي لتكوين المواطن الصالح لحاضره ومستقبله.

المراجع والهوامش:

1- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر والتوزيع، الجزء 13، لبنان، ص 451.

2- بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، د. ت، ص 975.

3- إبراهيم هياق، المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، منشورات جامعة محمد خيضر، 2016، ص 93- 94.

4- شكري مامني، مفهوم المواطنة في السياق العربي الإسلامي، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 7، ديسمبر 2000، ص 48.

5- أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتاب القانونية، مصر، ص 28.

6- روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1983، ص 10.

7- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 71.

8- منير مباركية، المرجع نفسه، ص 72.

9- ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنة، بيروت، لبنان، دار السيامي، ط1، 2007، ص 13.

10- حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية نقدية، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2012، ص 65.

11- ميشالمان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري، سعيد مصلوح، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر، 1994، ص 110.

12- رجب بو دبوس، القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للنشر، 2003، ص 155.

13- خميس بن حميده، تشكيل مستقبليات التعليم من أجل الكفاية والمواطنة، ط2، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دار البحوث، 2000، ص 8.

14- مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي، عربي، ط1، دار الكتاب، الرياض، 1999، ص 88.

15- علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011، ص 16.

16- منير مباركية وآخرون، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 82.

17- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006، ص 213.

18- علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ص 24.

19- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2011، ص 78.

20- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 22.

21- إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1952، ص 41- 45.

22- خير الدين التونسي، أقوام المسالك في معرفة أصول الممالك، الدار التونسية للنشر، 1972، ص 17.

23- عامر طارق عبد الرؤوف، المواطنة والتربية الوطنية واتجاهات عالمية، وعربية، ط1، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 90- 98.

24- عبد الودود مكرم، الإسهامات المتوقَّعة للتعليم الجامعي في تنمية القيم الوطنية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد 10، العدد 33، أبريل 2004، ص 107- 108.

25- فهد بن عبد الرحمن، التربية الإعلامية كيف تتعامل مع الإعلام، ط1، 2010، ص 38.